

المحاضرة السابعة: آثار وأشكال وأساليب مواجهة الفساد.

آثار الفساد الاداري:

1. تأثير الفساد على الجوانب الاقتصادية:

يرى (شامية، 2007، 24) أن الأسباب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لظاهرة الفساد يمكن لها أن تؤثر اقتصادياً على المجتمع بعدة جوانب منها أنه يساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.

كذلك يكون للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة. أيضاً يرتبط الفساد بتدني حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على تجميع الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع.

أما (العبيدي، 2010، 12) فيرى أن التأثيرات الاقتصادية للفساد تتسبب بضعف الاستثمار الداخلي والخارجي وهروب الأموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر، إضافة إلى ضياع أموال الدولة والتي كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين.

2. تأثير الفساد على النواحي السياسية:

يؤدي الفساد إلى زعزعة استقرار الأنظمة السياسية وإضعاف الثقة بين المواطنين والحكومة، فهو يعزز ثقافة المحسوبية والرشوة، مما يقوض مبادئ الشفافية والعدالة. كما يسهم في تقويض سيادة القانون، حيث تُوظف السلطة لتحقيق المصالح الشخصية بدلاً من خدمة المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يُضعف الفساد مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى تفشي الفوضى السياسية وعرقلة التنمية المستدامة.

ويرى (العبيدي، 2010، 12) أن الفساد يؤدي إلى إحلال المصالح الشخصية بدل المصالح العامة ويؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة إضافة إلى تأثيره كذلك على وسائل الإعلام المختلفة وتكيفها وضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين وجعل أجهزة الإعلام بعيدة عن دورها في التوعية ومحاربة الفساد.

3. تأثير الفساد على النواحي الاجتماعية:

يري (عبد الفضل، 1983، 70-71) أن الفساد يؤدي إلى هروب الكفاءات العلمية والفنية، وإفساد القيم الصحيحة المرتبطة بثقافة تدعو إلى الممارسات النزيهة والشفافة والعادلة واستبدالها بقيم فاسدة تدعو إلى عكس ذلك، كما يؤدي إلى ظهور طبقات طفيلية غير منتجة تتكسب لديها ثروات وتبني لنفسها هالة من الواجهة والموقع الاجتماعي بطرق غير مشروعة، وبروز حالة من ضعف الشعور بالمسؤولية وانتشار عدم المبالاة وعدم الالتزام، وازدياد حالات الصراع الطبقي وانهيار النسيج الاجتماعي، وزيادة معدلات الفقر وتعميق وانتشار حالات الجهل والسذاجة في المجتمع والتصديق بالادعاءات والمعلومات الكاذبة، وفقدان المواطن للثقة بالدولة مما يزيد من تشكل عصابات منظمة للجريمة.

أشكال الفساد الإداري:

يري (الشريدي، 2008، 459-461) أن أشكال الفساد الإداري هي كالآتي:

أ. الرشوة:

وهي من أبرز أشكال الفساد الإداري وأكثرها انتشاراً. ويرى (العبيدي، 2010، 13) أن الرشوة هي حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة. أما (النجار، 2010، 4) فيعتبر الرشاوى المدفوعة طريقة للقفز على القوانين غير الفعالة أو مصدراً لعدم الفعالية ذاتها.

ويضيف (جونسون، 2009، 37) أن الرشاوى التي تكسب عقوداً عامة بالنسبة لمقدم عطاء غير كفوء سوف يحفز عدم الكفاءة وقد يربط شركات ذات كفاءة من الدخول إلى اقتصاديات البلد.

ب. المحاباة والمحسوبية:

يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة، أما المحسوبية فهي تنفيذ عمل مخالف للقانون لصالح فرد أو جهة ينتمي إليها الشخص كحزب، أو عائلة، أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين له.

ويرى (داود، 2003) أن المحاباة والمحسوبية السبب الرئيس في أشغال المناصب العليا بعناصر غير كفوءة فأحدثت انعكاساً خطيراً على المجتمع حال دون تولية الإصلاح. (الحنان، 2006، 17)

ج. السرقات والاختلاسات:

السرقة هي اختلاس مال منقول مملوك لغير الجاني عمداً أما الاختلاس فهو الاستيلاء بغير حق على مال أو متاع أو ورقة مثبتة لحق أو غير ذلك مملوك للدولة أو لإحدى مؤسساتها أو هيئاتها كما وردت في قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969.

د. الابتزاز:

ويعرفه (أبو دية، 2004، 3) بأنه الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

ونقول بأن الابتزاز هو سلوك آخر يمارسه بعض الموظفين، وخاصة أولئك العاملين في الأجهزة السيادية والأمنية عن طريق التهديد لإرغام الغير على دفع مبالغ أو تقديم أشياء أو تنازلات خاصة.

هـ. الاحتيال:

اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أو تقرير أمر كاذب عن واقعة معينة متى كان من شأن ذلك خداع الشخص وحمله على تسليم أو نقل حيازة مال منقول مملوك له أو لغيره.

و. استغلال المنصب العام:

استغلال الوظيفة في الحصول على امتيازات خاصة، أو التصرف بالأموال العامة بطريقة غير قانونية أو الحصول على بعض الصفقات التجارية أو على إعفاءات ضريبية، أو منح تراخيص للأشخاص أو للشركات بشكل غير قانوني.

ويرى (مصلح، 1998، 55) كما يتم استخدام المنصب العام لتحقيق مصالح شخصية سياسية أو غيرها مثل تزوير الانتخابات أو شراء أصوات الناخبين أو تمويل الحملات الانتخابية من أموال الدولة، أو التأثير على قرارات المحاكم من خلال الرشوة أو الابتزاز، ومن الملاحظ هنا على هؤلاء المسؤولين أنهم يتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء في تجارة ما إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين، فنجدهم يصرفون جل اهتمامهم في البحث عن طرق وأساليب تمكنهم من زيادة حجم ثرواتهم الخاصة على حساب المصلحة العامة.

هذا ويضيف (أبو دية، 2004، 3) الوساطة إلى صور الفساد الإداري ويعرفها بأنها التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ، وهي منتشرة كثيرا في العالم العربي.

أساليب مواجهة الفساد الإداري:

تُعَدّ مواجهة الفساد تحديًا معقدًا يتطلب جهودًا كبيرة ونهجًا متكاملًا يشمل خططًا واستراتيجيات فعالة لمكافحة والحد من آثاره السلبية.

وتتعدد أساليب التصدي له، حيث تشمل أساليب مباشرة تستهدف مكامن الفساد بشكل واضح، وأخرى غير مباشرة تعزز بيئة النزاهة والشفافية.

كما تنقسم هذه الأساليب إلى وقائية تهدف إلى منع حدوث الفساد من الأساس، وعلاجية تُستخدم بعد وقوعه لمعالجته والحد من تداعياته.

ويستلزم النجاح في هذه المواجهة تضافر الجهود بين المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص لضمان بناء منظومة متكاملة تكافح الفساد وتعزز مبادئ الحوكمة الرشيدة.

إن مواجهة الفساد عملية صعبة تتطلب جهود عظيمة وخططا وإجراءات مضادة للفساد، بعضها يمثل أساليب مباشرة وبعضها الآخر أساليب غير مباشرة، وبعضها يدخل ضمن الأساليب والوسائل الوقائية والبعض الآخر يدخل ضمن الأساليب العلاجية.

أ. الأساليب الوقائية:

- تعتبر الوسائل الوقائية من الأدوات الفعالة التي تسبق وقوع الفساد وأضراره، ونعرض فيما يأتي هذه الأساليب:
- الالتزام والولاء الوطنيين: حيث أن الوظيفة العامة تمثل ضربا من الخدمة الوطنية وتجسد الولاء الوطني.
- القيادات النزيهة: أي اختيار القيادات النزيهة وحرصها على تقديم المناخ الأخلاقي السليم في الوظيفة.
- تدعيم الطابع المهني في الوظيفة العامة: إن الوظيفة العامة هي مهنة للموظفين وهذا يعود على الأقل إلى أن الموظف يميل إلى البقاء في الوظيفة العامة لمدة أطول.
- مدونة أخلاقيات الوظيفة العامة.
- الشروط الأخلاقية في الاختيار والتعيين والترقية.
- التدريب والتطوير في مجال أخلاقيات الوظيفة.
- تحسين ظروف ومزايا الوظيفة العامة.
- تحسين إجراءات اتخاذ القرارات وإنجاز الأعمال.
- تعزيز حملات التوعية الإعلامية والثقافية.
- اتخاذ الإجراءات المضادة لانتقال الفساد عبر الدول.

ب. الأساليب العلاجية:

- تُعدّ الأساليب العلاجية ضرورية، على الرغم من أنها تأتي كإجراء لاحق لوقوع الفساد الإداري.
 - وفيما يلي نستعرض أهم هذه الأساليب:
 - اعتماد التشريعات والقوانين الصارمة في مواجهة الفساد.
 - قيام الأجهزة الرقابية المسؤولة عن مواجهة الفساد بوضع لائحة تضم المنظمات النزيهة والمنظمات ذات الفضائح الأخلاقية.
 - تعزيز دور وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد.
 - توجيه الإنذارات بالإلغاء إلى المؤسسات ذات الممارسات الفاسدة من أجل إصلاح أوضاعها.
- (نجم عبود نجم، مرجع سابق، 238 - 247)